صحافة الإنترنيت وقرّاء المستقبل

□علي عبد الحسين محمد

إنّ الأجيال الجديدة لم تعد تقرأ الصحف كما كان الحال في الماضي أو تشارك في موضوعاتها ، مما يوحي بأن الصحف الورقية في طريقها للانقراض ، أما (صحافة الإنترنت) فالتطور الكبير في الاتصالات و زيادة استخدام إنترنت الهاتف الجوال فقد قاد ناشري الصحف والمجلات إلى الاتفاق مع شركات مثل (آبل) و (أمازون) وشركات المحمول الأخرى لصنع صحف إلكترونية مقابل مبلغ مالي للاشتراك في خدماته .

لقد كان في الماضي حتى السبعينات تصدر صحف مسائية ، ربما لا تقل أهميتها عن صحف النهار لمن كان يتابع أحداث العالم ، واختفت بسبب ظهور التلفزيون و برامجه الإخبارية المصورة والمتواصلة في نقل أحداث العالم أولاً بأول وبكفاءة عالية إلى المشاهد حيثما كان ، و يقول ((ستيف هوينيش)) وهو من كبار رجال الصحافة في أمريكا (إن حال هذه الصناعة العملاقة سوف يكون أشبه بحال الديناصور الكسيح) ، وقد أجرت صحيفة معروفة في الولايات المتحدة الأمريكية بحثاً حول عدم قراءة الجريدة فكانت النتائج هو اتجاه القراء نحو التلفزيون و الانترنيت للحصول على الأخبار والمستجدات العلمية والصناعية وغيرها ، و تشير التقديرات إلى أن توزيع الصحف اليومية في الولايات المتحدة في العام (١٩٨٥) كان حوالي (٦٢,٨) مليون نسخة و انخفض إلى (٥٥,٢) مليون نسخة في العام (٢٠٠٢) ، وهذا الانخفاض الكبير يثير كثيرا من القلق حول وضع الصحافة في المستقبل غير البعيد ، فقد أدى الانصراف النسبي عن قراءة الصحف المطبوعة من ناحية ورغبة هذه الصحف ذاتها من الناحية الأخرى في متابعة أداء رسالتها على الوجه الأكمل إلى أن يصدر بعضها طبعات رقمية على الشبكة الدولية لنشر محتوياتها من الأخبار والمعلومات الأخرى على أوسع نطاق ممكن ، وكل ذالك بقصد الانفتاح على أجيال جديدة من القراء الذين قد لا تكون لهم معرفة كافية سابقة بتلك الجرائد أو سياساتها ، و عسى أن يساعد ذلك على عودة معدلات توزيع الجرائد (الورقية) إلى الارتفاع مرة أخرى ، ولكن يبدو أن ذلك الهدف لم يتحقق بالقدر الذي كانت ترجوه هذه الصحف ، وقد يبدو غريبا أنه على الرغم من انتشار التعليم وارتفاع مستوياته فإن الأجيال الشابة لم تعد تهتم كثيرا بقراءة الجرائد اليومية ، وتفضل الرجوع إلى وسائل الإعلام الأخرى لمتابعة الأخبار ، بل والحصول منها على كثير من المعلومات الأخرى ، و إن الصحافة تعرف في الوقت ذاته مدى الخطر الذي يتهدد وجودها من وسائل الإعلام المختلفة وتدرك أنه لا مفر لها من أن تراجع باستمرار سياستها ومنهجها وأسلوبها في التحرير وطريقة صياغة الأخبار والمعلومات وعرضها ، بل وإعطاء قدر أكبر من الاهتمام بالجوانب العلمية والتكنولوجيا و مستجداتها ، أن هناك جوانب أخرى مهمة يجب الاعتناء بها مثل نوعية الورق و الصور الملونة ، وغير ذلك من وسائل التشويق والجذب التي تخاطب عقول الشباب الذين هم قراء المستقبل .

و في التسعينات وعند بداية انتشار الإنترنيت والستلايت بشكل كبير طرح سؤال حول مستقبل الصحافة نتيجة لانتشار استخدام الإنترنت بكل ما يتميز به من سرعة فائقة في نشر الأخبار والإعلانات ، و اعتقد الكثيرون أن القرن الحادي والعشرين سوف تكون (الصحافة الإلكترونية) بديل الجرائد المطبوعة العادية ، والواقع أن كل الجرائد المهمة في معظم دول العالم لها موقع على الشبكة الإنترنيت ، و يقول ((جون سكوياز)) وهو أحد كبار رجال الصحافة الأمريكيين في اجتماع مديري التوزيع الذي عقد في (كندا) في العام (٢٠٠٤) (لقد ماتت بالفعل الجرائد المطبوعة ، ولذا ينبغي على صناعة الصحافة أن تركز تركيزا شديدا على النشر الإلكتروني) ، وهذا هو ما يحدث الآن بالفعل ، إذ بدأت بعض كبريات الصحف في الخارج ترسل من دون مقابل رسائل إلكترونية لمن يطلبها تحتوي على رؤوس الموضوعات وملخص لأهم الأخبار التي تنشرها في طبعتها الورقية ، وتعتبر ذلك خدمة عظيمة بالنسبة للأشخاص الذين لا يجدون لديهم الوقت الكافي لقراءة الجريدة ذاتها ، أو الذين لا تصل إليهم الجريدة في الوقت المناسب ، ويبدو أن هذه الطريقة هي الأكثر انتشارا في المستقبل ، نظرا لتعقد الحياة و التي لن تترك للأفراد فسحة من الوقت تسمح لهم بتصفح الجريدة كلها ، و الآن أكثر الجرائد تصدر طبعة إلكترونية كاملة من الجريدة الورقية و ترسل كل صباح إلى المشتركين على شاشة الكمبيوتر ، ويذكر المختصون أن حوالي نصف الذين يتصفحون الطبعات الإلكترونية على شاشة الكمبيوتر ليسوا من قراء الجرائد على الإطلاق ، و أن الكثيرين يرون أن النشر الإلكتروني هو نوع من الدفاع عن النفس تلجأ إليه الصحافة الورقية و التقليدية لضمان استمرار بقائها ووجودها على الساحة ، بالرغم من التراجع الكبير في التوزيع ، ومن وجهة نظر أخرى فقد مكن الانترنيت من وصول الجريدة إلى أبعد من السابق ، إذ بالإمكان الآن وصولها إلى كل دول العالم وأصبحت تلعب جانبا مهما في سياسة تلك الدول ، وقد لاحظنا الربيع العربي كيف انتقل إلى الدول المجاورة الواحدة تلو الأخرى ، لا بانقلابات عسكرية أو اغتيالات كما في السابق بل عن طريق الإعلام ، وخصوصا الصحف اليومية بل وصلت إلى حد نسخ الشعارات .

وعلى أية حال ، فإن النسبة الكبيرة من الذين يرجعون إلى الصحف الرقمية هم من الشباب الذين لم يتعودوا على قراءة الجرائد الورقية لسبب أو آخر ، وإن ذلك يعتبر في حد ذاته كسبا كبيرا للمهنة و الصناعة والرسالة التي تؤديها ، وعلى الرغم من الخوف حول مستقبل الصحافة المطبوعة وتراجعها أمام الصحافة الرقمية ، فإن هناك الكثير من الأفكار التي تراود أذهان الكثيرين حول إمكان إنقاذ هذه الصناعة العملاقة من الاختفاء ، والوصول بها إلى آفاق جديدة من النجاح والازدهار، وإن كان هذا يستلزم اتخاذ عدد من الخطوات الصعبة التي تساعدها على الصمود في وجه كل التحديات التي تلقاها من الإنترنت وبقية وسائل الإعلام ومصادر الأخبار والمعلومات الأخرى ، إذ يتعين على الصحافة الورقية أن تظهر في شكل جديد ومختلف تماما عما عهدناه خلال العقود الطويلة الماضية ، بحيث تحاكي التلفزيون بقدر الإمكان في أسلوبه المشوق في تقديم مادته الإخبارية المدعمة بالصور الملونة ، والتي تنقلها من موقع الأحداث ، مع مراعاة نشر المقالات القصيرة الموجزة ، وتقديم أبواب جديدة مشوقة ، وإضافة ملاحق متنوعة .

وسوف تستغرق هذه التغيرات بعض الوقت حتى تتحقق بكاملها على أرض الواقع ، وتتقبلها جماهير القراء الذين اعتادوا على قراءة الجرائد المطبوعة ، كما ترضى عنها جموع الشباب الذين أدمنوا استخدام الإنترنت للبحث عما يرضي احتياجاتهم ويشبع رغباتهم المتنوعة والمتعددة في المعرفة و الاطلاع ، إلا أن ذلك كله يحتاج في الوقت نفسه إلى اتخاذ إجراءات أخرى مهمة تتعلق هذه المرة بتغيير أساليب التنشئة الاجتماعية والثقافية للأفراد منذ سن مبكرة ، بحيث ينشأون على حب الاستطلاع والإحساس ، و أنهم جزء من العالم الواسع الذي يحيط بهم والذي يتعين عليهم دائما معرفة أخباره وأحداثه ، وأن الوسيلة الأساسية لتحقيق ذلك هي القراءة ، وبخاصة قراءة الصحف اليومية وقد يتطلب ذلك أن تخصص الجرائد جانبا من صفحاتها بثقافة الشباب ، مع اعتبار الاطلاع على هذه الجرائد جزءا من سياسة التعليم العام ، حتى تتعود الأجيال القادمة على قراءة الصحف ، وبحيث تلازمهم هذه العادة طيلة الحياة ، وهذه على أية حال بمثابة فكرة تتردد في بعض الأوساط المتحمسة لإنقاذ الصحافة في الولايات المتحدة بالذات ، وقد تتحقق هذه الفكرة أو تتلاشى أمام كثرة التغييرات التي تحدث في مجال تكنولوجيا الإلكترونيات والاتصال ، وقدرة الصحافة على ملاحقة هذه التغيرات والاستفادة منها ، و بالرغم من كل الصعوبات التي تواجه الصحافة ، فإن التفاؤل لا يزال يحتل له مكاناً في المستقبل ، وللصحافة الورقية في ذلك أسوة باستمرار وجود الكتاب الورقي وتأثيره القوي في مجالات الفكر والثقافة والمعرفة المختلفة ، بالرغم من ظهور الكتاب الإلكتروني .

قرطاس

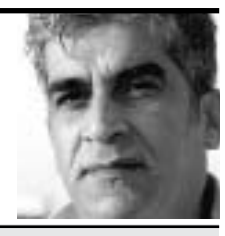

▪ أحمد عبد الحسين

الأرض.. قنبلة عقائدية

لا أريد التحدث عن الفيلم المسيء للرسول والإسلام، فهو تافه بكل المقاييس، فنياً وموضوعياً، رؤية وإخراجاً، سيناريو وتمثيلاً، وهو لا يستحقّ أن يسمى فيلماً إلا بكثير من التجوّز. لكني أرغب في الحديث عن الفساد المالي فيه، فقد قيل أن خمسة ملايين دولار صرفت على هذه "التحفة الفنية"، وقيل أكثر منذ لك. ومن رأى الفيلم يدرك أن خمسمئة دولار فقط وربما أقلّ، كافية لإنتاج فيلم كهذا وتغطية مصاريفه بما فيها أجور الممثلين والمدبلجين الساذجين.

القوة العقائدية تمسك بالأرض من أطرافها، العقيدة دخلت في كلّ شيء وتخللته بحيث بات ممكناً لكلّ إنسان أن يغدو قنبلة عقائدية موقوتة، قابلة للانفجار، فعلياً كما لدى الانتحاريين الإسلاميين أو رمزياً كما يفعل "مثقفو العقيدة". يمكن الآن لشيخ من طائفة ما أن يشتم رموز الطائفة الأخرى صباحاً لتندلع حرب يتفرج عليها هو وأصدقاؤه في الفضائيات مساء، ولن يكلفه إشعال هذه الحرب ناقة ولا جملاً، لا يحتاج فيها إلى ميزانية، كما يمكن لقسّ مخبول بسبب العقيدة أن يتجه للإنتاج السينمائي فيظهر لنا "فيلماً" ديكوره صورة فوتوغرافية للصحراء، وممثلوه كلهم مجهولون، بسيناريو يبدو انه مكتوب قبل التمثيل بدقائق.

يمكن لأيّ كان، مهما كان غبياً، أن يقيم الدنيا ولا يقعدها بكلمة، بمقال، بخطبة، بفيلم أو برسم كاريكاتيريّ، بجهد قليل وبشيء من الخفة تندلع حرب طاحنة.

صانع هذا الفيلم قبض خمسة ملايين دولار، ولم يصرف عشرها على الفيلم، وهذا فساد مالي بيّن، لكن من يهتم؟ الخطيب الذي يستوي على المنبر سابّاً الصحابة مثلاً، أو ذاك الذي يشنع على عقائد الطائفة المناوئة لم يصرف شيئاً من الميزانية التي أعطيت له، حرك لسانه بأحاديث نقلها فلان عن فلتان وانتهى الأمر، سمم الهواء ونزل، مصحوباً بإطراء الجالسين: طيب الله أنفاسكم مولانا.

العقيدة تعمي وتصمّ أصحابها المؤمنين بها، لكنها عند من يعرف استثمارها جيداً تجارة رابحة، مورد يصلح لأن يجعل المرء غنياً بلمح البصر، أناس هم إمعات وسقط متاع صاروا سياسيين يشار لهم بالبنان بسبب "تمثيلهم" طائفتهم بلسان حادّ، شيوخ صار لهم جمهور كبير لأنهم احتكروا الذب عن طوائفهم حقاً وباطلاً ، والتشنيع على مناوئيهم، ما الذي يبقى من العرعور والحبيب مثلاً لولا الخبال الطائفيّ الذي له جمهور مستعد أن يموت قرابين لوهمه المقدس؟

الفيلم الذي مات بسببه أناس، عرب وأمريكان، جلب لصاحبه خمسة ملايين دولار، وسيجلب له أكثر، كما الأفلام الكثيرة والخطب والتصريحات والمقالات التي أخرجها ساسة وشيوخ ورجال عصابات ومثقفون محبون لطوائفهم كارهون لطوائف سواهم، وسقط فيها عشرات الآلاف، كانت وما زالت منجم ذهب لأصحابها الذين لا يفعلون شيئاً سوى أن يحركوا ألسنتهم فتشتعل نار يحترق بها أناس مؤمنون صادقون مصدقون.

لا ديموقراطية بدون انتخابات ولا انتخابات بدون مفوضية مستقلة للانتخابات

خلال السنوات القليلة الماضية، كان الملايين من العراقيين رجالاً ونساءاً يعودون إلى منازلهم من مراكز الإقتراع المنتشرة في أنحاء البلاد مستعرضين، بفخر، أصابعهم المصبوغة باللون الأرجواني الزاهي الذي يرمز إلى مساهمتهم الفعالة في العملية السياسية.

□مارتن كوبلر×

كنت أحس بالسرور وأنا أقرأ ما كتبه مدونون عراقيون شباب عن الإثارة والتشويق اللذين اكتنفا يوم الإنتخابات، وأتابع النقاش الحيوي الممتع الذي دار بين تلك المجموعات التي جمعت بين الأصدقاء عبر مواقعهم الإليكترونية، بشأن من سيصوتون له والمشاعر التي إنتابتهم وهم يدلون بأصواتهم لأول مرة. وفي إشارة إلى إنتخابات مجالس المحافظات التي جرت في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩، كتب شاب عراقي بأن الفرح قد غمر قلبه عندما شاهد سيدة مسنة قد حنت السنون ظهرها وبالكاد تقوى على المشي، وهي تدفع زوجها الجالس في كرسيه المتحرك نحو مركز الإقتراع.

وفي العراق، وكما هو الحال في أماكن أخرى من المنطقة، وضمن أجواء هذه المرحلة الجديدة من الديموقراطية، كانت رؤية الإصبع المصبوغ باللون الأرجواني تدفع بعض الناخبين إلى الإنخراط في البكاء. فهو رمز يشير بقوة إلى أن صوت الناس قد وجد لكي يبقى. ولكن الديموقراطية في العراق تواجه بعض التحديات الخطيرة.

والآن تلوح في الأفق عمليتان انتخابيتان هامتان وهما إنتخابات مجالس المحافظات المقررة في آذار/مارس ٢٠١٣ والإنتخابات العامة المقررة في سنة ٢٠١٤. ويعتمد قيام هذين الحدثين الهامين على وجود كيان واحد وهو المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات.

تم تمديد فترة عمل المفوضية الحالية للمرة الرابعة وإلى الآن لم تستطع الكيانات السياسية في مجلس النواب الوصول إلى اتفاق بشأن تشكيلتها. وفي ظل استمرار هذه الخلافات يتعين على أبناء الشعب العراقي إنتظار الفرصة التالية لكي يتمكنوا من غمر أصابعهم في قنينة الحبر الارجواني.

إن إنتظار الإنتخابات يمكن أن ينطوي على تبعات خطيرة. وإن حالات التأخير يمكن أن تقود إلى تكوين حكومات تصريف أعمال (مؤقتة) ليس بوسعها إصدار القرارات اللازمة في هذا الوقت الحرج في تاريخ هذه الأمة، مما سيكبد الشعب العراقي ثمناً لذلك وسيعوق ذلك مسيرة التقدم المحرز في استتباب الأمن وبناء المدارس ودعم المستشفيات بالكوادر وتطوير البرامج الإجتماعية وخلق الوظائف فتمضي بوتيرة بطيئة.

لا يمكن للعراق بعد ما حققه من كلّ هذه الإنجازات الديموقراطية الواعدة في السنوات الأخيرة، أن يخاطر بفقدان هذا الزخم وأن تتعثر خطواته في هذه المرحلة. إن صناع القرار في العراق مدينون لدوائرهم الأنتخابية بان يحققوا لها قيادة قوية تسمو فوق الإعتبارات الحزبية والطائفية. ويتجسد الضمان لتحقيق ذلك في قيام مفوضية إنتخابات مستقلة على نحو حقيقي يتم إنتخاب أعضائها على أساس الكفاءة والمؤهلات. وعلاوة على ذلك ، فالمفوضية العليا للإنتخابات هي واحدة من المفوضيات الانتخابية القليلة في المنطقة التي تعمل على ضمان إجراء عمليات انتخابية حرة ونزيهة وشفافة. ووجود مفوضية صلبة وذات مصداقية يمكن أن يتخذ نموذجاً يحتذى به في مناطق أخري ويكون فخراً حقيقياً للعراق.

أريد أن يكون بوسعي في آذار/مارس ٢٠١٣ تصفح الإنترنت وقراءة تعليقات الشباب العراقيين التي يتبادلونها مع أصدقائهم حول أفضل المرشحين. أريد أن أري صوراً للنساء في نشرات الأخبار جنباً إلى جنب مع افراد عائلاتهن وهن متلهفات للإدلاء بأصواتهن في الانتخابات. أريدهم جميعاً أن يشعروا بالثقة في العملية الديموقراطية في العراق. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يصبح بها العراقيون قادرين على بناء مستقبل أفضل لأنفسهم.

إنني أدعو الأحزاب السياسية بقوة إلى تشكيل مفوضية الإنتخابات بدون تأخير، كما أدعوها للوصول إلى إتفاق بشأنها يفضي إلى تمثيل جميع قطاعات المجتمع العراقي. وأكرر من جديد وقبل كل شئ، الدعوة إلى إنتخاب أفضل المرشحين ممن يتحلون بالكفاءة والإستقلالية والنزاهة. فمن واجب أولئك الذين يملكون سلطة اتخاذ القرار بشأن اختيار أعضاء مجلس المفوضية، المبادرة إلى العمل الآن. فمن واجبهم أن يضمنوا للعراقيين قيام الانتخابات التي يستحقونها على النحو الذي تمليه الروح الحقيقية لليوم العالمي للديمقراطية.

مارتن كوبلر

×مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

فوضى الدولة ودولة الفوضى

□يعقوب يوسف جبر

يرى "شتيرنر" من خلال تجربته الاجتماعية أن إقامة الحق ودولته ومجتمعه بصورة مثالية أمر مستحيل لأن الروح الفردية هي الطاغية على كل الحاكمين، فلن تجد حاكما تمكن من التحرر من هذه الروح الاستبدادية ، لأن فرض تخليه عن هذا الاتجاه يعني اعتقاده جزافا أنه تنازل عن مصالحه ومصالح جماعته وأتباعه والإيثار بها لغيره.

الحقيقة المنطقية أن هذا التنازل على فرض وقوعه فهو يعني التضحية ببعض المصالح الخاصة غير المشروعة مقابل الحفاظ على المصلحة العامة، حسب الأهمية بالنسبة للمصالح. فالمصلحة العامة في بعض الأحيان تشكل الأساس المتين لقيام دولة الإنسان لكن حدود هذه المصلحة لابد أن تتحدد دستوريا، حتى لا تتصادم مع المصالح الخاصة.

لو تناولنا الواقع السياسي القريب والبعيد المكتظ بالعديد من الأحداث السياسية خلال تاريخ العراق الحديث؛ لوجدنا أن هنالك مستبدين كثيرين لم يتمكنوا من بلوغ الكمال الفكري والنفسي في مجال ثقافة الإيثار، إنما كانوا يفضلون، بل يتمسكون بثقافة الاستئثار على حساب الآخرين طمعا وجشعا وإرضاء لغريزة حب الذات التي تولد مع الفرد، لكنها تحتاج إلى ترويض وتهذيب لكي لا تكون الدافع الوحيد في تحريك الفرد، إنما يجب تنمية الدافع الجماعي وإيثار المصلحة العامة على الخاصة لتنتظم الحياة السياسية وتصبح مضمارا للتنافس الشريف وليس حلبة للصراع العقيم الذي يهدد المجتمع ويسلب منه استقراره.

ما يحدث في العراق اليوم بين السياسيين، صراع عنيف جدا لم يبدأ منذ التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ فقط إنما يمتد عمره إلى العقود الماضية، وهو يشكل ظاهرة اجتماعية سياسية شاذة تعكس تدهورا كبيرا في مجال نضوج العقل السياسي، أو هو ينم عن تطاحن عنيف بين مجموعة من الفرقاء حول تركة أو إرث قد وصل بعض الأحيان إلى مستوى سفك الدماء.

كم من الدماء أريقت؟ وكم هي الأرواح التي أزهقت؟ من أجل من؟ هل من أجل المصلحة العامة؟... كلا بل من أجل نزوة عابرة يطمح حاكم مستبد لتلبيتها. حاكم لا يمكنه التخلي عن نزعة التسلط، ومعنى ذلك أن نظرية "شتيرنر" واقعية ومنطقية عندما لا يبرز حكام عادلون يستحقون منزلة قيادة المجتمع وإدارة شؤون الدولة، إنما يوجد حكام ظالمون يعبثون بمصير البلاد والعباد. كما يمكننا القول لا يوجد حكام كفوءون يملكون القدرة على تطبيع الأوضاع وتجسيد العدل دستوريا، بل يوجد حكام قاصرون يفتقرون إلى التجربة والخبرة السياسية والحزم تجاه المواقف الصعبة.

اليوم يشعر العديد من المواطنين بأن دورهم بات هامشيا، فلا يمكنهم الضغط لتسوية الأزمات السياسية التي يتبارى في ساحتها السياسيون، وإذا كانت الصورة بهذا الاتجاه فمن حقهم أن يقاطعوا الانتخابات في المرة القادمة وأن يتقمصوا شخصية "شتيرنر" ويقتدوا به فكريا وسياسيا ما داموا خارج إطار التأثير، وهم محقون بسبب حرمانهم من المشاركة في صنع القرار السياسي إلا بصورة شكلية رغم أنهم يمثلون الثقل الاجتماعي والسياسي الحقيقي لو كان ثمة عدل وإنصاف، كما أنهم يشعرون بالغبن لأن الكثير، بل أغلب حقوقهم في هذه الوطن مسلوبة، ولا تحتاج هذه الحقيقة إلى برهان، فثمة الملايين من الفقراء والمعوزين واليتامى والأرامل والثكالى والمعوقين وكذلك الأميين ولا ننسى الملايين ممن لا يجدون حتى يومنا هذا مسكنا ملكا صرفا لهم .

إنها مهزلة تستحق النظر، وسخرية تستدعي الضحك والقهقهة، ونموذج واضح للفوضوية السياسية تفوق فوضوية "شتيرنر" الذي لو كان عراقيا يعيش بيننا الآن لمات كمدا أو انتحارا ، ومن يدري قد يصبح رمزا ومثلا أعلى تحدق به ثلة من اليائسين من قيام دولة عادلة وحرة، وكيف يمكن لنا تصور ذلك القيام والملايين منا يقتاتون على نفايات السياسيين الأثرياء وفتاتهم وبخلهم وجشعهم، فهل يصح لنا القول إن دولتنا الحالية هي دولة الجشع والفوضى؟ ولم لا فالدولة الحقيقية النبيلة هي من تطعم مواطنيها الخبز بالتساوي لا فرق بين زيد وعمر إلا بموجب الاستحقاق الدستوري العادل.